



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية
جلسة طاولة مستديرة (6)

مخاطر التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وأثرهما
على الخزينة والسوق الفلسطينية، وسبل الحد منهما

إعداد¹

مسيف جميل

2018

¹ أعدت هذه الورقة بالتعاون مع جهاز الضابطة الجمركية وبشكل خاص كل من السيد لطفي ناصر، مدير دائرة المكافحة والتفتيش، والسيد أمجد براهيمة، مدير دائرة البترول.

الخلفية والمبررات

يأتي تناول هذا الموضوع الهام والحساس لسببين: الأول، لفحص سبل الحد من التسريبات المالية للخزينة الفلسطينية. الثاني، الحد من الآثار السلبية للتهريب² على السوق الفلسطينية، فالحد من التهريب يؤدي الى تقليل عجز الخزينة وحماية التجار الملتزمين وتصويب أسس المنافسة التجارية بشكل عادل. وهذه التسريبات المرتبطة بالتجارة متنوعة المصادر، منها ما هو ناجم عن الاستيراد غير المباشر، أو تهريب البضائع من السوق الاسرائيلية، أو تهريب البضائع وخاصة السجائر من السوق الاردنية، بالإضافة الى التهريب الضريبي الناجم عن تخفيض القيمة المفصح عنها للبضائع المستوردة سواء من السوق الاسرائيلية او من طرف ثالث.

تبين الدراسات والتقارير والتصريحات المتعددة من قبل مسؤولي وزارة المالية وجهاز الضابطة الجمركية، أن ظاهرة التهريب في حالة تزايد ولا تقتصر على منطقة جغرافية محددة. ففي كل يوم تقريبا تتناقل وسائل الاعلام حالات التهريب المضبوطة للسولار والبضائع الفاسدة وغير الفاسدة التي تهرب من المستعمرات ومن إسرائيل، وبشكل خاص تهريب مادة السولار الذي تقش في السنوات الأخيرة بشكل كبير بحيث أصبح يشكل ظاهرة واضحة. وما يدل على تفاقم ظاهرة التهريب هو عدد حالات التهريب التي تم ضبطها من قبل الضابطة الجمركية، إذ وصل عدد القضايا الجمركية عام 2017 الى 5672 قضية، بينما وصل عددها إلى 5348 قضية خلال الشهور الثمانية الاولى فقط من عام 2018، وهذا فضلا عن الحالات التي تعالج بشكل مباشر دون إجراءات قضائية. وتشمل هذه القضايا جميع أنواع التهريب والتهريب الجمركي سواء كانت سلع تدخل بدون وثائق او سلع يتم التلاعب في قيمها المفصح عنها، أو تجار غير ملتزمين أو مسجلين في الدوائر الرسمية. ولا يقتصر التهريب على سلع محددة بل يطال جميع أنواع السلع، وبحسب تقارير الضابطة الجمركية فإن أهم السلع التي يتم تهريبها هي المحروقات، والتبغ، والدواجن، والتمور، والسلع الزراعية، ومواد البناء.

يعتبر الجزء الأكبر من السلع المهربة سلع حساسة واستراتيجية، فالسلع الحساسة هي سلع مدرة للإيرادات مثل المحروقات والسجائر، والسلع الاستراتيجية هي سلع لا يمكن الاستغناء عنها مدة طويلة، وبشكل عام فإن تهريب هذه السلع يؤدي الى أضرار اقتصادية واجتماعية، منها ما يطال الخزينة، والحاق الضرر بالملتزمين ضريبيا، ما يؤدي الى تشويه نظام الأسعار في السوق، بالإضافة الى الأضرار الناجمة عن استهلاك البضائع الفاسدة وغير المطابقة للمواصفات والمقاييس.

هذه الفقرة المختصرة تلقي الضوء على معضلة التسريبات المالية والتي تضم التسرب الناجم عن تهريب البضائع والتهريب الضريبي وذلك لتيبان الأثر المالي لتلك التسريبات. إذ تفيد العديد من الدراسات³ أن السبب الغالب لهذه التسريبات يعزى الى اتفاق باريس الاقتصادي وتصل إسرائيل من تطبيق بنوده، وخاصة تلك المتعلقة بالتواجد الفلسطيني على المنافذ الحدودية، والآلية المتبعة في نظام المقاصة، وعدم الالتزام بتحويل المستحقات المالية الفلسطينية، كل ذلك أدى الى زيادة العجز المالي المزمّن للخزينة الفلسطينية. وقد بين آخر تقرير⁴ صادر عن وزارة المالية الفلسطينية عام 2018 بأن التسرب والمستحقات المالية الفلسطينية المتعلقة بالتجارة قد وصلت الى 711 مليون دولار أمريكي، منها 120 مليون دولار نتيجة آلية المقاصة التي انتجها اتفاق باريس الاقتصادي وعدم التصريح عن فواتير المقاصة فقط (أي التهريب بوثائق). وهذا المبلغ لا يشمل قيمة تهريب البضائع بدون وثائق من السوق الاسرائيلية أو من الأردن. إذ تقدر دراسة للأونكتاد صدرت عام 2014 بأن قيمة البضائع المهربة من السوق الاسرائيلية تصل الى أكثر من 725 مليون دولار أمريكي، ما يترتب عليه خسائر مالية للخزينة الفلسطينية بقيمة تصل الى أكثر من 190 مليون دولار أمريكي، وذلك فضلا عن الخسائر الأخرى الناجمة عن الاستيراد غير المباشر.

² التهريب الجمركي هو ادخال البضائع بدون وثائق رسمية، بينما في حالة التهريب الضريبي تتوفر وثائق ولكن بقيم غير حقيقية أو تكون وثائق مزيفة، او عندما يتم ادخال البضائع عن طريق تاجر غير مسجل. ولكن بشكل عام فان الدوافع وراء التهريب او التهريب هي نفسها.

³ دراسات وتقارير الاونكتاد، سنوات متعددة، تقارير البنك الدولي، تقارير صندوق النقد الدولي، دراسات ماس.

⁴ STOPPING FISCAL LEAKAGES. The government of Palestine report to the Ad Hoc Liaison Committee (AHLIC) meeting. September 2018.

سيتم التركيز في هذه الورقة الخلفية التي ستعرض في لقاء طاولة مستديرة في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" على مصدر هام من مصادر التسرب المالي الفلسطيني، وهو التهريب الجمركي والتهريب الضريبي للبضائع المستوردة من السوق الاسرائيلية بالتحديد، والأسباب التي تقف وراء تفاقم هذه الظاهرة، والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها. كما سيتم التركيز على تقشي ظاهرة تهريب السولار والأسباب التي أدت الى تفاقمها وتسارعها في السنوات الاخيرة. وذلك بهدف طرح هذا الموضوع الهام للحوار بمشاركة المختصين والخبراء للخروج بتوصيات وسياسات قابلة للتطبيق للحد من تداعيات هذه الظاهرة.

أسباب تقشي ظاهرة التهريب الجمركي والتهريب الضريبي

يشكل تغييب الدور الرقابي الفلسطيني، ويقصد به عدم التواجد على أي من المعابر الداخلية أو الخارجية للجمارك الفلسطينية سبباً رئيسياً لتقشي التهريب الجمركي والتهريب الضريبي حيث أوجد بيئة خصبة لذلك. ويضاف الى ذلك أن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المعقدة والمعتلة للتجارة قد ساهمت في توجه نسبة أكبر من القطاع الخاص الفلسطيني للاستيراد من السوق الإسرائيلية بدلاً من الاستيراد من الخارج، وهذا بدوره زاد من حجم التبادل التجاري مع اسرائيل والذي وصل إلى أكثر من 75% من حجم التجارة الخارجية، ما يعني زيادة حصة التهريب من السوق الاسرائيلية. وقد أجمعت العديد من الدراسات على أن هناك عدة أسباب مجتمعة قد أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة في فلسطين وتزايدها من سنة الى أخرى (علونة 2002، صبري 2004، موسى 2005، ابو صلاح 2013، الاونكتاد، 2014، 2013، 2012) ويمكن حصر أهم هذه الأسباب بما يلي:

1. غياب الدور الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، وضعف تطبيق السياسات التجارية والضريبية من جانب السلطة بسبب تحكم اسرائيل بالسياسات التجارية والضريبية الفلسطينية بناءً على اتفاق باريس الاقتصادي.
2. عدم كفاية الأجهزة الرقابية في مكافحة التهريب الجمركي بالإضافة إلى تحكم اسرائيل بالمعابر الداخلية والخارجية وسيطرتها الكاملة على أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية فيما يسمى منطقة "ج"، ما أدى إلى تفاقم ظاهرة التهريب وعدم القدرة على السيطرة عليها أو الحد منها. وإذا ما تم اضافة مساحة المنطقة "ب" التي ليس للسلطة الفلسطينية سيطرة كاملة عليها، فتصبح المساحة التي تسيطر عليها إسرائيل 82% من الضفة الغربية، وذلك يعني أن صلاحيات أجهزة مكافحة التهريب تغطي 18% فقط من مساحة الضفة الغربية.
3. العامل الجغرافي، حيث يسهم هذا العامل بشكل رئيسي في ايجاد بيئة خصبة لتهريب البضائع وذلك لكون كامل الضفة الغربية تشكل حدوداً مفتوحة على اسرائيل وعلى المستعمرات لوجود العديد من الطرق التي تمر بها البضائع دون المرور في نقاط العبور الرئيسية الأربعة (نقاط خصصت من قبل إسرائيل ولا تعترف بها السلطة كونها لا تقع على حدود عام 1967) المخصصة لدخول البضائع الى الاراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي عام 2012 فإن 34% فقط من البضائع الفلسطينية تمر عبر هذه النقاط.
4. وجود المستعمرات بكثافة، إذ أن 80% من سلعة المحروقات والذواجن تهرب من المستعمرات (حسب تقارير الضابطة الجمركية).
5. الفرق الكبير بين أسعار السجائر بين الأردن وفلسطين أدى الى تشجيع التهريب في ظل غياب الضبط الكافي لظاهرة تجار الشنطة على معبر الكرامة بسبب تغييب التواجد الفلسطيني في المعبر.
6. عدم فاعلية القوانين المتبعة كونها قديمة ولا تواكب تطورات الحالة وخاصة في جانب فعالية العقوبات.
7. هناك العديد من الاسباب الأخرى للتهريب الجمركي والتي على رأسها الريح المادي غير المشروع وعدم إيلاء أهمية للمصلحة الوطنية العامة للبلد، وارتفاع العبء الضريبي على القطاع الخاص وخاصة الضرائب غير المباشرة، وبخاصة ارتفاع النسب الجمركية على بعض السلع مثل التبغ والسجائر، والسولار. وبالتالي هذا يؤدي الى التهريب من ضريبة الدخل أيضاً.

والخلاصة هنا، أن أسباب التهريب والتهرب كثيرة ولكن في الحالة الفلسطينية هناك عاملان مختلفان عن أي دولة أخرى في العالم هما، الاول، يتمثل في شكل العلاقة التجارية والاقتصادية الفلسطينية مع إسرائيل والمكونة من اتحاد جمركي منقوص وحدود مفتوحة من

جانب واحد، وتواجد مستعمرات تمنع الاتصال الجغرافي للصفة الغربية، والثاني هو غياب السيادة الجمركية الفلسطينية في ظل انعدام التواجد الفلسطيني على المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل، وكذلك غياب الرقابة الفلسطينية في مناطق "ج" و"ب" التي تمثل 82% من مساحة الضفة الغربية.

كما أن معدلات الجمارك والضرائب غير المباشرة المفروضة بموجب اتفاق باريس الاقتصادي مبالغ بها ولا تتناسب مع حجم الاقتصاد الفلسطيني ومستوى الدخل للأفراد، الأمر الذي دفع جزء كبير من مؤسسات القطاع الخاص إلى التهريب والتهرب الجمركي والضريبي للتخفيف من العبء الضريبي لتقليل تكاليف الإنتاج وزيادة هامش الربح التجاري للإبقاء على المنافسة مع البضائع المستوردة التي تدخل السوق الفلسطيني. كذلك يعمد التجار إلى تخفيض القيمة المفصح عنها للبضائع لتصبح أقل من قيمتها الحقيقية، فقد قدر البنك الدولي في تقريره⁵ لعام 2016، بأن الإفصاح الخاطيء عن قيمة البضائع الفلسطينية المستوردة من طرف ثالث يصل إلى 32% وما نسبته 23% للبضائع المستوردة من السوق الإسرائيلي.

ظاهرة تهريب المحروقات- الدولار

تفشيت في السنوات الأربع الأخيرة ظاهرة تهريب الدولار من إسرائيل إلى مناطق "ج" في الأراضي الفلسطينية، وذلك بسبب فارق الأسعار والارتفاع المتواصل في أسعار المحروقات، وتواطى بعض التجار الإسرائيليين في عمليات التهريب، بالإضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه والمتعلقة بأسباب ودوافع التهريب. تقدر النقاط العشوائية (غير المرخصة) التي تبيع الدولار بأكثر من 90 نقطة عشوائية، يتركز معظمها في منطقة الوسط والجنوب. وبحسب تقديرات المسؤولين في الضابطة الجمركية فإن نسبة تهريب الدولار تتراوح ما بين 17% إلى 25% من الكمية المستهلكة في الأراضي الفلسطينية (أي خسارة إيرادات بقيمة 120 مليون دولار سنوياً كحد أدنى نتيجة تهريب الدولار). إذ يتم استهلاك حوالي 60 مليون لتر دولار شهرياً. وتعد هذه النسبة المرتفعة أمراً خطيراً جداً ومدمراً للاقتصاد الفلسطيني ويستنزف إيرادات الخزينة ويؤدي إلى تشويه الأسواق، بالإضافة إلى المخاطر البيئية والصحية، وخسائر قطاع المركبات نتيجة استخدام دولار غير مطابق للمواصفات والمقاييس.

تأثيرات استخدام الدولار المهرب

أولاً- المشكلة الأساسية (بالإضافة إلى مشكلة التهريب بحد ذاتها) هي عدم مطابقة سلعة استراتيجية هامة (الدولار) للمواصفات والمقاييس مما يؤدي إلى انخفاض سعرها، وتتلخص المشكلة فيما يلي:

- يوجد مصدران للدولار المهرب: الأول، الزيت الخفيف الذي يُنتج في حقول الغاز في مصر والخليج، ويتم استيراده وخطه بنسب محددة مع الكاز (الكيروسين) لاستخدامه في التدفئة وكوقود للآلات التي تعمل بشكل هيدروليكي. الثاني، مخلفات زيوت المصانع الإسرائيلية التي يتم خلطها مع الكاز. تؤدي عملية الخلط هذه بنسب معينة إلى تدني سعر وتكلفة الدولار المعد لهذا الاستخدام، ولا يصح استخدام هذا الدولار لاستعمال المركبات. ولكن ما يحدث على أرض الواقع أنه يتم تهريب هذا الدولار إلى مناطق "ج" لاستخدامه كوقود للمركبات. تتم عملية الخلط هذه في منطقة عطروت بالإضافة إلى مناطق أخرى، ومن ثم يهرب ويبيع للتجار الفلسطينيين بسعر 3 شيكل كحد أقصى، ويبيعه التاجر الفلسطيني بسعر 4 شيكل أو أكثر، وفي النهاية يكون السعر أقل من سعر الدولار المطابق للمواصفات بحوالي 2 شيكل للتر. وفارق الأسعار هذا يجذب مستخدمي السيارات دون علمهم بالعواقب الناجمة عن استخدام الدولار غير المطابق للمواصفات. وهنا يمكن القول أن الارتفاع المستمر والكبير في أسعار المحروقات قد ساهم في زيادة التهريب (مقابلة مع مسؤول مكافحة الدولار في الضابطة الجمركية).

⁵ World Bank (2016a). Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee meeting. 19 April. World Bank (2016b).

- للسولار المهرب أضرار بيئية، وأضرار صحية نتيجة الحرق، وله ضرر مباشر على المركبات فخلال فترة زمنية قصيرة يظهر تأثير استخدامه على أداء المركبة وعلى أجهزتها، الأمر الذي يؤدي الى تكبد تكاليف صيانة واصلاح للمركبة.
- بعض المحطات في مناطق "ج" مرخصة بشكل رسمي، والبعض الآخر هي نقاط عشوائية، علماً بأن أصحاب بعض هذه النقاط قد تقدم بطلب لهيئة البترول لترخيصها لتصبح قانونية، إلا أن اجراءات ترخيص هذه النقاط لم تتم لأسباب لها علاقة بالأنظمة والقوانين، أو لوجود اجراءات معقدة وصعوبة استيفاء بعض النقاط لشروط الترخيص.

مشكلة المكافحة والتخزين

تزداد صعوبة المكافحة بسبب عدم السماح لأجهزة المكافحة الفلسطينية التواجد في مناطق "ج" فنجاعة المكافحة في مناطق "أ" تزيد على 80%، أي أن 20% فقط لا يتم ضبطها⁶. بينما في المناطق الأخرى تتم المكافحة خلسة لتجنب تدخل الاحتلال في عمل الأجهزة الفلسطينية، بسبب عدم السماح لهذه الأجهزة بدخول هذه المناطق، لذلك نجد أن نجاعة المكافحة فيها لا تتجاوز 50% في أحسن الحالات (الاونكتاد 2014). وعلى الرغم من ذلك، فقد نجح جهاز الضابطة بالتعاون مع أجهزة فلسطينية أخرى في إزالة بعض النقاط العشوائية، ولكن لم يتسنى لها التقدم كثيراً بسبب قيود الحركة المفروضة عليهم، وبسبب صعوبة التنسيق مع الجانب الاسرائيلي الأمر الذي يؤثر على نجاعة مكافحة التهريب.

يضاف الى ذلك وجود عوائق لوجستية تتمثل في عدم وجود مختبر متنقل لفحص الصهاريج الداخلة أو أدوات لقياس الكميات الموجودة داخل الصهاريج على الأراضي الفلسطينية وفحص مدى مطابقة السولار للمواصفات، مما يفسح المجال لإمكانية التلاعب في هذه المواصفات أو الكميات⁷. وكذلك عدم توفر المعدات اللازمة لتخزين المحروقات المصادرة، وخاصة نقص المستودعات اذ لا يوجد مستودعات خاصة بجهاز الضابطة الجمركية، باستثناء مستودعين وهما، مستودع نعلين التابع للهيئة العامة للبترول وله سعة محدودة، ومستودع ترقوميا، وهو عبارة عن ساحة مستأجرة اقيم عليها مكاتب للهيئة والضابطة، والبضاعة المصادرة يتم تفريغها من تنك الى تنك عبر الناقلات لحين تسليمها للهيئة العامة للبترول، بمعنى لا توجد مستودعات أو خزانات ثابتة فيها.

المعضلة الأخيرة تتمثل في غياب اجراءات تسليم المادة المصادرة للجانب الاسرائيلي مما يتسبب بمشكلة إيجاد مكان مناسب لتخزينها في المناطق الفلسطينية وخاصة في حال عدم وجود مساحة كافية للتخزين في المستودعات. فبحسب التفاهات ما بين الهيئة العامة للبترول والشركات الاسرائيلية، فإنه من المفترض ان تسلم المادة المصادرة من السولار إلى إسرائيل، ولا يتم اتلاف هذه المحروقات لأسباب بيئية، علماً بأن المحروقات المصادرة تسلم لهيئة البترول وهي بدورها تقوم بتسليمها لإسرائيل، إلا إذا كانت صالحة للاستخدام فتبقى تحت تصرف هيئة البترول (مقابلة مع مدير دائرة المكافحة والتفتيش في جهاز الضابطة الجمركية).

وأخيراً، مشكلة حماية أفراد المكافحة في تلك المناطق، اذ يتوجب توفير الحماية الشخصية والقانونية لهم بالشكل الصحيح، اذ تفيد التجارب بحدوث العديد من المواجهات والاعتداءات على أفراد جهاز الضابطة الجمركية.

متطلبات جهاز الضابطة الجمركية

خصوصية الوضع الفلسطيني المتمثلة في الحدود المفتوحة للضفة الغربية (مع ملاحظة ان الجدار قلل من مساحة الحدود المفتوحة)، وتواجد المستعمرات، وعوائق الدخول الى 82% من المناطق الفلسطينية (الدخول الى مناطق "ب" يحتاج الى تنسيق مسبق وهذا يأخذ وقت زمني يتم خلاله التصرف بالبضائع المهربة مما يضعف فرصة ضبطها)، كل ذلك يتطلب ادارة وجهه غير عادي في مكافحة

⁶ حسب مقابلة مع مسؤولي الضابطة الجمركية.

⁷ المشكلة هنا أنه يصعب توقيف كل شاحنة وأخذ عينة منها للفحص اللاحق بسبب قلة الامكانيات اللوجستية.

التدريب، ويتطلب أيضاً امكانيات هائلة من حيث عدد وكفاءة أفراد المكافحة، ومن حيث اللوجستيات المطلوبة، ومستوى التنسيق بين الإدارات الأخرى في السلطة الفلسطينية، وآلية تتبع وتحليل المعلومات. ويجدر الذكر ان عدد محاولات التهريب الناجحة في تزايد نتيجة الأسباب المذكورة سابقاً، وقد تنهت ادارة الضابطة الجمركية الى هذه المعضلة وعملت على زيادة الطواقم الجمركية من 200 موظف الى 700 موظف خلال آخر سنتين ونصف. كما عملت على إعادة هيكلة العمل من خلال التخصص والتقسيم الوظيفي، وتكثيف التدريب والتأهيل.

على الرغم من هذه الجهود، إلا أن ذلك كله يعتبر غير كافٍ، فلا زالت هذه المكافحة بحاجة الى العديد من المتطلبات، أهمها تكثيف التدريب، وتقديم الدعم الفني واللوجستي الكاف لها من حيث توفير المستودعات واماكن التخزين، ومختبرات متنقلة، والعمل على تعزيز بيئة العمل مثل ايجاد نظام حوافز للموظفين. وكذلك الحاجة للمزيد من التنسيق والتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة وتزويد الجهاز بالمعلومات الكافية التي تخدم عمله.

خلاصة وأسئلة للنقاش

يتضح مما سبق مدى خطورة ظاهرة التهريب والتهرب الضريبي، وآثارها السلبية على المجتمع الفلسطيني وعلى الخزينة وعلى التنمية الاقتصادية، فضياع مبلغ 120 مليون دولار من تهريب الدولار كحد أدنى، وما يزيد على 190 مليون دولار من تهريب البضائع الأخرى يعد كارثة مالية. وإذا ما تم تحصيل هذه المبالغ ومعالجة الفجوات الأخرى التي تتسبب بتسرب المستحقات المالية للخزينة بما في ذلك مشكلة صافي الإقراض فهذا قد يحد بشكل كبير من مشكلة العجز المالي للخزينة الفلسطينية، ناهيك عن الآثار التنموية على الاقتصاد في حال ضخ هذه المبالغ فيه.

كما تبين بأن هناك عوامل خارجية يصعب التحكم بها بسبب القيود الاسرائيلية، وتعطل حركة نشاط المكافحة في بعض الأراضي الفلسطينية، وهذه المعضلة لا يمكن حلها الا من خلال إطار سياسي واقتصادي مغاير لما هو قائم حالياً. ويمكن الاستنتاج بأن هناك عوامل داخلية فلسطينية يمكن اللجوء اليها للحد من هذه الظاهرة، وهذه تتمثل في بعض السياسات أو التدخلات الممكن تبنيها فلسطينياً، أو بعض الاجراءات التي قد تساعد في الحد من هذه الظاهرة.

والأسئلة التالية تتعلق بما يمكن عمله داخليا - فلسطينيا من سياسات واجراءات في هذا الخصوص:

- كيف يمكن رفع الوعي لدى التاجر والمواطن الفلسطيني حول مخاطر استهلاك السلع المهربة والاتجار بها؟ وهل تم إعداد برامج توعية حول مخاطر استهلاك الدولار المهرب؟ وإذا كانت موجودة ما مدى نجاعتها؟
- ما هي الاحتياجات التي يساعد توفيرها في الحد من التهريب (عدد كاف من المستودعات للسولار والمضبوطات الأخرى، توفير مختبر متنقل)؟
- هل يسهم اعطاء تراخيص للنقاط العشوائية في القضاء على مشكلة تهريب السولار؟ وما هي محاذير إعطاء هذه التراخيص؟
- هل يسهم تخفيف العبء الضريبي في الحد من ظاهرة التهريب؟
- هل تعتبر القوانين والعقوبات الرادعة كافية؟ ام يوجد مشكلة في التطبيق؟